

## أداء الاقتصادات الخليجية في ظل توجهات السياستين المالية والنقدية مع الإشارة إلى دور الجهاز المصرفي

### ملخص

تلعب السياستان المالية والنقدية دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية ولقد ساعدت السياسة المالية والنقدية على نجاح تجارب التخطيط والتنمية في العديد من الدول وزاد دورهما منذ الثمانينات وذلك عندما بدأت الكثير من الدول النامية بالاتجاه نحو اقتصاد السوق.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي يلاحظ أن هناك اتجاهاً عاماً لنمو كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة، كما أن حجم الموازنة العامة وبشكل عام مضطرب الزيادة سواء من الناحية المطلقة أو النسبية مما يعني أن حجم النشاط الاقتصادي للدولة كبير في معظم الفترات. ولأن النظام المصرفي يلعب دوراً هاماً في تحقيق الأهداف الإنمائية لهذه الدول، كان تحليل دور السياستان المالية والنقدية في التنمية بالنسبة لدول الخليج يحظى بدور كبير لما له من انعكاسات على النشاط الاقتصادي وهو ما يحاول الباحث توضيحه من خلال التطرق للمواضيع التالية: الأداء العام لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الثاني من التسعينيات، دور السياسة المالية في اقتصاديات دول الخليج، دور السياسة النقدية في اقتصاديات دول الخليج، أداء الجهاز المصرفي الخليجي والأدوار المنشودة له. وتختتم الدراسة بعرض لبعض المتطلبات لنجاح المصارف التجارية الخليجية وقيامها بالدور المستهدف لها.

### د/ رمضان الشراح

قسم التأمين والبنوك  
كلية الدراسات التجارية  
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي  
والتدريب، الكويت

### تعتبر

السياستان المالية والنقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية للدولة، كما أنهما تعتبران من الأدوات الرئيسية لبرنامج سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي، حيث تتركز الأدوات المستحدثة على زيادة الإيرادات العامة وتخفيض الإنفاق العام لتخفيف عجز الموازنة إلى المستوى الذي يتفق والقضاء على الضغوط التضخمية وتمويله بأدوات غير تضخمية. ولذلك تستخدم الأداة الضريبية في اتجاه زيادة الضرائب وإصلاح النظام الضريبي، ومن ناحية أخرى يتم تخفيض الإنفاق العام، وبالإضافة إلى ذلك يكون هناك حرص على استخدام أدوات غير تضخمية لتمويل عجز

### Abstract

The financial and the monetary policies play an important role to achieve the economic development. They provided success to the experiments of planning and development in many countries. The role of these policies is steadily increasing since 1980s when many developing countries have started to adopt market policy.

In the G.C.C. Countries there is a general trend of the growth of the public expenditure and public revenues. Further the size of the public budget, in general, is steadily increasing either from the absolute or relative aspects.

This means that the size of the economic activities of the State is great in most periods. Due to the fact that the banking system places an important role on achieving the development objectives of these states, hence the analysis of the role of the financial and monetary policies in the development process is so important with regard to the Gulf States.

This role has its impact on the economic activity. So the researcher will explain this role through discussing the following topics: The performance of the G.C.C. economies during the 2<sup>nd</sup> half of the 1990s, the role of the financial policy in the

الموازنة من خلال سندات الخزانة. كما تستخدم السياسة النقدية من خلال التحكم في عرض النقود والتأثير في سعر الفائدة لمواجهة حالات التضخم والركود التي يتعرض لها الاقتصاد القومي.

وفعالية السياسة المالية في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية التي لا يمكن أن تتم بمعزل عن مساندة السياسة النقدية، فالسياستان تعتبران من عناصر السياسة الاقتصادية وتتشركان معا في امكانية التأثير على الكثير من الأهداف الاقتصادية.

وعلى الرغم من صعوبة الفصل الكامل والواضح بين السياستين المالية والنقدية في أي اقتصاد لوجود العديد من أوجه التداخل بينهما، إلا أنه في الاقتصاديات التي تتصف بجودة الإدارة الاقتصادية، حيث تسمح إمكانيات الاقتصاد وهيكله للمتغيرات الاقتصادية أن تستجيب بصورة مباشرة لأدوات هاتين السياستين يحاول كلا من الاقتصاديون والماليون الفصل قدر الإمكان بين هاتين السياستين، كما يحاولون استخدام كل سياسة في تحقيق الهدف الذي تستطيع أن تكون على درجة أعلى من الكفاءة في تحقيقه بالمقارنة بالسياسة الأخرى. وفي العادة يتم ترجيح كفة استخدام السياسة

المالية في إدارة الطلب الكلي في الأجل القصير، وفي توفير السلع العامة، وفي مجال إعادة توزيع الدخل القومي، بينما يفضل استخدام السياسة النقدية لتحقيق أهداف الاستقرار السعري وتعبئة المدخرات وتخصيصها بكفاءة على أوجه الطلب عليها.

وقد لعبت السياستان المالية والنقدية دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فعندما أخذت هذه الدول على عاتقها مهمة تحقيق التنمية الاقتصادية، ساعدت السياسة المالية والسياسة النقدية على نجاح تجارب التخطيط والتنمية في دول كثيرة مثل الاتحاد السوفيتي السابق، والصين ودول جنوب شرق آسيا. ومنذ الثمانينات وعندما بدأ الكثير من الدول النامية يتجه نحو اقتصاد السوق، أصبح للسياستان دورا هاما في معالجة عيوب واختلالات الاقتصاد الحر.

وفي دول الخليج العربي يلاحظ اتجاه عام لنمو كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة، كما أن حجم الموازنة العامة – بصفة عامة – مضطرب الزيادة، سواء من الناحية المطلقة أو النسبية. وهذا يعني أن حجم النشاط الاقتصادي للدولة كبير في معظم

الفترات، كما أن النظام المصرفي يلعب دورا هاما في تحقيق الأهداف الإنمائية لهذه الدول ومن هنا يحظى تحليل دور السياسات المالية والنقدية في التنمية بالنسبة لدول الخليج بحوية كبيرة بما له من انعكاسات على النشاط الاقتصادي. ويتضمن هذا البحث ما يلي:

**أولاً: الأداء العام لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الثاني من التسعينات.**

**ثانياً: دور السياسة المالية في اقتصاديات دول الخليج.**

**ثالثاً: دور السياسة النقدية في اقتصاديات دول الخليج.**

**رابعاً: أداء الجهاز المصرفي الخليجي والأدوار المنشودة له.**

**أولاً: الأداء العام لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الثاني من التسعينات**

يلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تعرضت لبعض المشاكل والتي أثرت على اقتصادياتها خلال النصف الأول من التسعينات، ومن هذه المشاكل حرب الخليج والأعباء المختلفة المترتبة عليها وكذلك انخفاض أسعار النفط وزيادة عجز الميزانيات العامة لهذه الدول، مما أدى إلى زيادة حجم المديونية الخارجية والداخلية لبعض الدول. وقد اتخذت هذه الدول العديد من إجراءات الإصلاح المالي والنقدي لمواجهة هذه المشاكل، وقد ترتب على هذه الإجراءات العديد من النتائج الإيجابية ومنها معدلات النمو المتحققة وان كانت منخفضة نسبياً إلا أنها وفي تصاعد مستمر عند بعض هذه الدول، كما انخفض معدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة... الخ. وسوف نشير إلى ذلك بإيجاز فيما يلي:

#### 1- بالنسبة للمملكة العربية السعودية<sup>1</sup>

حقق الاقتصاد السعودي نموا ملحوظا خلال عام 1996، فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 3,2% بدلا من 0,3% عام 1995، ثم ارتفع إلى نحو 2,7% عام 1997، وبالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط عام 1998، ظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية إيجابيا حيث بلغ نحو 1,5% خلال نفس العام. هذا بالإضافة إلى تساوي تقريبا معدل النمو في القطاعين النفطي وغير النفطي خلال الفترة 1995 - 1998.

وبالنسبة لميزان المدفوعات نجد أنه قد حقق تحسنا ملحوظا عام 1996، حيث سجل الحساب الجاري فائضا لأول مرة منذ فترة طويلة بلغ نحو 0,8 مليار ريال، مقابل عجز قدره 19,9 مليار ريال عام 1995. وتشير البيانات الأولية لعام 1998 إلى وجود عجز في الحساب الجاري بلغ نحو 48,2 مليار ريال مقابل فائض بلغ 959 مليون ريال عام 1997.

<sup>1</sup> انظر في ذلك:

- مؤسسة النقد العربي السعودي: التقرير السنوي الثالث و الثلاثون، 1997.  
- مؤسسة النقد العربي السعودي: التقرير السنوي الخامس و الثلاثون، 1999.

ويرجع هذا العجز إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري بنسبة 64,5% نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية بنسبة 15,4% وارتفاع الواردات بنسبة 4,4% وذلك بالمقارنة بالعام السابق.

هذا بالإضافة إلى تحسين وضع المستوى العام للأسعار، فلم يسجل الرقم القياسي لتكلفة المعيشة لجميع المدن (1988 = 100) إلا زيادة طفيفة نسبتها 0,9% عام 1966، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض لتصل إلى نحو 0,2% عام 1998.

## 2- بالنسبة لدولة قطر<sup>2</sup>

حقق الاقتصاد القطري في عام 1997 معدلاً لنمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو 24,7% بالأسعار الجارية بدلاً من 3% في عام 1996، ثم تراجع هذا المعدل إلى نحو 9,2% عام 1998، وعاد للارتفاع بعد ذلك في عام 1999، حيث بلغ نحو 18,9%. وتشير التقديرات الأولية إلى أن قطاع النفط قد نما في عام 1999 بمعدل بلغ نحو 31% وذلك عوض التراجع الذي شهدته بعض القطاعات غير النفطية وخاصة قطاع الخدمات الحكومية والانشاءات والتجارة العامة.

وبالرغم من ارتفاع الأسعار في قطر ارتفاعاً ملحوظاً في عام 1996، حيث بلغ معدل التضخم نحو 7,4% عام 1996، وهو أعلى مما كان عليه في عام 1995، والذي بلغ نحو 3%، نجد أن هذا المعدل قد تراجع حتى وصل الي نحو 2,9% عام 1998. هذا بالإضافة الي تراجع رصيد العجز في الحساب الجاري من نحو 1658 مليون ريال قطري في عام 1998 إلى نحو 1589 مليون ريال قطري عام 1999 بسبب تحسن موقف الميزان المركزي نتيجة حدوث ارتفاع في أسعار النفط في النصف الثاني من عام 1999.

## 3- بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة<sup>3</sup>

لم يحقق الناتج المحلي الإجمالي إلا معدلاً منخفضاً للنمو، بلغ نحو 2,1% بالأسعار الجارية لعام 1997، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط، وتشير التقديرات إلى وصول معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 6% عام 1999 بالأسعار الثابتة، مما يعني أن قيمة هذا الناتج ستصل إلى 163,5 مليار درهم في عام 1999، مقابل 154,3 مليار درهم في عام 1998.

هذا وقد استطاع اقتصاد دولة الامارات أن يؤسس قطاعاً غير نفطي فعال من خلال تنويع مصادر الدخل القومي، حيث لا يشكل الاعتماد الحالي على النفط سوى جزءاً

<sup>2</sup> انظر في ذلك:

- مصرف قطر المركزي: التقرير السنوي العشرين، 1996.  
- مصرف قطر المركزي: التقرير السنوي الثاني العشرين، 1998.  
- مصرف قطر المركزي: النشرة الاحصائية الفصيلة، المجلد التاسع عشر، مارس 2000.

<sup>3</sup> انظر في ذلك:

- مصرف الامارات العربية المركزية: التقرير السنوي، 1997.  
- مصرف الامارات الصناعي: التقرير السنوي، 1999.

يسيرا مما كان عليه الوضع خلال الطفرة النفطية الأولى في منتصف السبعينات. وتشير التقديرات المتوافرة إلى مواصلة الإمارات في تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغت نسبته للناتج المحلي الإجمالي نحو 10,9% عام 1997، بدلا من 6,9% عام 1996.<sup>4</sup>

وبالنسبة لمعدل التضخم نجد أنه قد بلغ نحو 4% في أوائل التسعينات، إلا أنه انخفض إلى نحو 3% في الوقت الحاضر.

#### 4 - في سلطنة عمان<sup>5</sup>

تشير التقديرات الأولية، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد حقق معدلا معتدلا للنمو عام 1998 بلغ نحو 2,9% وذلك بالمقارنة بمعدل أكبر بلغ نحو 6,2% عام 1997، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

كما تشير هذه التقديرات إلى أن هناك عجز في الحساب الجاري بلغ نحو 21 مليون ريال عام 1997، ويرجع ذلك إلى أن ميزان الخدمات والتحويلات قد أسفر عن عجز فاق مقدار الفائض في الميزان التجاري، حيث بلغ هذا الفائض نحو 166 مليون ريال في نفس العام.

هذا بالإضافة إلى أن الرقم القياسي للأسعار لم يتغير إلا في حدود ضيقة بلغت بالارتفاع نحو 0,5% عام 1998.

#### 5- بالنسبة لدولة البحرين<sup>6</sup>

زاد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل بلغ نحو 4,8% في عام 1998، مقابل 3,1% في عام 1997 (1989 = 100)، ويرجع هذا النمو إلى قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي وقطاع التجارة حيث بلغت نسبة النمو فيهما 11,4%، 6,7% على التوالي.

وبالنسبة للحساب الجاري نجد أن العجز في هذا الحساب قد ارتفع إلى نحو 409,8 مليون دينار بحريني عام 1998 بدلا من 114,3 مليون دينار عام 1997. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تراجع فائض الميزان التجاري من نحو 258,4 مليون دينار عام 1997 إلى نحو 26,9 مليون دينار عام 199، وأيضا إلى ارتفاع صافي التحويلات الجارية إلى الخارج من 151,2 مليون دينار عام 1997 إلى 248,1 مليون دينار بحريني عام 1998.

<sup>4</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997، ص 13.

<sup>5</sup> انظر في ذلك:

- البنك المركزي العماني: التقرير السنوي، 1997.

- البنك المركزي العماني: النشرة الإحصائية الفصلية، يونيو 2000.

<sup>6</sup> انظر في ذلك:

- مؤسسة نقد البحرين: التقرير السنوي 1996.

- مؤسسة نقد البحرين: التقرير السنوي 1998.

هذا بالإضافة إلى معدل التضخم قد سجل تراجعاً طفيفاً عام 1998 بلغ نحو 0,4% وذلك بالقياس لما كان عليه في عام 1997.

#### 6 - بالنسبة لدولة الكويت<sup>7</sup>

تشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد بلغ نحو 17% عام 1999 بالقياس لما كان عليه في عام 1998، وقد ساهم بالجانب الأعظم من ذلك النمو (74,8%) في ارتفاع القيمة المضافة من قطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي. ويرجع النمو المتحقق في القيمة المضافة من هذا القطاع إلى التحسن الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وقد تزامن مع النمو المتحقق في قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 1999، تراجع في صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج بلغت نسبته نحو 11,8% مقارنة بعام 1998. كما حقق الحساب الجاري فائضاً بلغ نحو 1540 مليون دينار خلال عام 1999 مسجلاً بذلك زيادة قيمتها 865 مليوناً ونسبتها 128,1% مقارنة بمستوى الفائض المسجل خلال عام 1998 والبالغ نحو 675 مليون دينار كويتي.

وبالنسبة للتضخم، نجد أن معدل التضخم قد تراجع من 0,7% عام 1997 إلى نحو 0,2% عام 1998 ثم ارتفع ليصل إلى نحو 3% عام 1999، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المكونة لمجموعة السلع الغذائية.

مما تقدم نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي، قد حققت معدلات نمو منخفضة خلال النصف الثاني من التسعينات، كما حقق الكثير من هذه الدول عجزاً في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بسبب انخفاض أسعار النفط الخام وأن تراجع هذا العجز في عام 1999 و عام 2000 هذا بالإضافة إلى أن معدل التضخم كان في الحدود المقبولة. ويتوقع لمعدلات النمو الاقتصادي لدول الخليج الستة أن تستمر في التحسن بشكل ملحوظ خلال هذا العام بسبب زيادة أسعار النفط، وتحسن ثقة القطاع الخاص، وقيام دول المنطقة بوضع التنفيذ سياسات الانفتاح والاصلاح الاقتصادي والتي تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية. وسيؤدي هذا التحسن في الوضع الاقتصادي إلى تقليص الديون المتعثرة وتحسين نوعية موجودات قطاع البنوك.

#### ثانياً: دور السياسة المالية في اقتصاديات دول الخليج

##### 1- الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون خلال التسعينات

لم تعاني ميزانيات معظم دول مجلس التعاون الخليجي من العجز منذ منتصف السبعينات، ولكنه ابتداءً من عام 1982، بدأ يظهر العجز في ميزانيات هذه الدول، ويرجع ذلك إلى حدوث نقص في الإيرادات العامة والتي تتوقف في معظمها على الإيرادات النفطية، والتي انخفضت بسبب حدوث انخفاض كبير في أسعار صادرات

<sup>7</sup> انظر في ذلك :

- بنك الكويت المركزي : التقرير الاقتصادي، 1999.

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره 1997.

النفط الخام وعدم قيام هذه الدول بتطوير مصادر أخرى غير الإيرادات النفطية لتمويل موازنتها إلا في حدود ضيقة. وفي نفس الوقت لم يحدث انخفاض مماثل في النفقات العامة، بل استمرت هذه النفقات عند مستويات عالية، وذلك لارتباط هذه الدول بالإنفاق على مشاريع أساسية تم إقرارها في وقت سابق عندما كانت أسعار النفط مرتفعة وأيضاً أزمة الخليج والتي فرضت أعباء كبيرة على هذه الدول سواء أثناء الأزمة أو بعدها، وكذلك تخوف هذه الدول من حدوث ركود اقتصادي نتيجة تخفيض الإنفاق العام بمعدلات كبيرة، وذلك لأن الإنفاق العام في هذه الدول يمثل المتغير الحاكم لحركة المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث نجد أن مستويات الإنفاق العام ومعدلات زيادته مؤشر هام يجب تتبعه للتنبؤ بحركة النشاط الاقتصادي.

وإذا أخذنا دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، كمؤشر على الأهمية النسبية للإنفاق العام في هذه الدول، نجد أن نسبة الإنفاق العام والإيرادات العامة للنتائج المحلي الإجمالي في الكويت عام 1995، بلغت نحو 47%، 39% على التوالي<sup>8</sup> كما نجد أن القطاع الحكومي والعام قد بلغ نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي نحو 74% وذلك في نفس العام<sup>9</sup>.

وقد بلغ عجز الموازنة العامة لدول المجلس مجتمعة خلال الفترة 82 - 1993، نحو 272 مليار دولار، خص السعودية منها نحو 164 مليار بنسبة 60% والكويت 83,2 مليار دولار وبنسبة 30%، ويرجع هذا العجز الكبير لهاتين الدولتين إلى تحملهما أعباء مالية كبيرة، أثناء وأثر فترة تحرير دولة الكويت<sup>10</sup>.

ويلاحظ أن عجز الموازنة العامة في كل دولة من دول المجلس لم يأخذ اتجاهاً تصاعدياً أو تنازلياً، بل أخذ اتجاهاً تصاعدياً في فترة وتنازلياً في فترة أخرى خلال الفترة 1985 - 1997. وباستثناء عامي 1991 - 1992 بالنسبة للكويت والسعودية، وعام 1991 بالنسبة للإمارات، نجد أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي في دول مجلس التعاون قد أخذت في الانخفاض منذ عام 1987 وحتى عام 1992 بالنسبة للكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، وإلى عام 1993 بالنسبة للبحرين والسعودية، حيث انخفض العجز الكلي في هذه الدول إلى نحو 17 مليار دولار وهو ما يعادل 9% من الناتج المحلي الإجمالي، بدلاً من 26 مليار دولار عام 1986<sup>11</sup>.

وبعد عام 1993، أخذت نسبة العجز في الزيادة في بعض الدول، إلا أنه ونتيجة لاجراءات ترشيد النفقات العامة ومحاولة زيادة الإيرادات العامة، أخذت هذه النسبة بعد ذلك في الانخفاض، فمثلاً في السعودية انخفضت نسبة عجز الميزانية للناتج المحلي إلى نحو 2,9% عام 1997، بدلاً من نسبة 5,7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1995، كما

<sup>8</sup> بنك الكويت المركزي: النشرة الإحصائية الفصيلة: أكتوبر و ديسمبر 1996، الكويت 1996، ص 21.

<sup>9</sup> وزارة التخطيط: الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت: 1996.

<sup>10</sup> الأجور و التوظيف و الموازنة العامة دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي: المؤتمر العلمي الثالث للأقتصاديين الكويتيين: ابريل، 1997، ص 23.

<sup>11</sup> عبد اللطيف يوف الحمد: الموازنات العامة و التمويل في دول مجلس التعاون خلال التسعينات، مؤتمر المصارف بدول مجلس التعاون لدول الخليج، الكويت: أكتوبر 1994، ص 21.

انخفضت هذه النسبة في الإمارات من 0,7% عام 1995 إلى 0,5% عام 1997. وباستثناء عامي 1996 و 1997 فإن مجموع عجوزات موازنات الدول الخليجية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول جاءت وكما يتضح من الجدول رقم (1) في حدود 6% سنويا خلال الفترة 1995 – 2000 وهذا يعني أن نسبة العجز قد زادت مرة أخرى في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

**جدول رقم (1): نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 1995 – 2000 (نسب مئوية).**

عام	السعودية	الكويت	الإمارات	قطر	عمان	البحرين	اجمالي
1995	5,7-	13,6-	0,7-	3,6-	9,00	5,7-	5,7-
1996	3,6-	7,0-	0,5-	8,9-	4,5-	0,3	3,6-
1997	2,9-	5,5	0,5-	8,7-	0,7-	0,1	1,5-
1998	10,0-	4,8-	1,0-	1,4-	5,4-	6,8-	6,8-
1999	6,5-	7,13-	1,3-	8,7-	11,4-	6,7-	6,7-
2000	4,6-	5,16-	1,1-	5,5-	5,5-	6,0-	5,3-

الأرقام فعلية باستثناء عام 2000 فهي أرقام الموازنات العامة.

**المصدر:** نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية، دائرة الدراسات والبحوث، العدد (3)، المجلد (2) مايو ويونيو 2000، ص.6

## 2- الاجراءات المختلفة لترشيد المالية العامة للدولة

استخدمت دول مجلس التعاون عدة وسائل لمواجهة عجز الميزانيات العامة، منها السحب من الاحتياطيات العامة، كما في حالة الكويت والسعودية والإمارات وقطر، ولجأت دول أخرى إلى الاقتراض من السوق المالية والمصرفية الوطنية وأيضاً من المصادر الخارجية.

ومنذ عام 1988 لجأت أغلب الدول إلى مزيج من أساليب تمويل العجز، تمثلت في الاستمرار في السحب من الاحتياطيات والاستثمارات الخارجية، والاقتراض المحلي من المصارف التجارية، والسوق المالية بواسطة أدوات الدين العام من سندات وأذونات خزنة، كما في الكويت والسعودية وسلطنة عمان والبحرين.

وهذه الاساليب المستخدمة في تمويل العجز، لا تزال تركز على الاقتراض الداخلي والخارجي، وهي أساليب سهلة ادارياً، ولكن تكلفتها على النشاط الاقتصادي القومي مرتفعة، وسوف تزيد من مشكلة العجز ولن تعالجها.

ولتجنب هذه المشاكل لجأت معظم دول الخليج أخيراً إلى إلقاء نظرة جادة على مكونات الإنفاق الحكومي الأساسية، سواء الجاري منها وما يتضمنه من اعانات وحوافز كبيرة، أو الإنفاق الدفاعي الذي يستغرق نسبة عالية من موارد ميزانية كل دولة، أو الإنفاق الرأسمالي، والعمل على ترشيد كل بند من هذه البنود. هذا بالإضافة إلى أن معظم هذه الدول بدأت تعيد النظر في المبدأ السائد وهو أن الدولة يجب أن تقوم بكل شيء، وأن تملك كل شيء، وأنه يجب أن يكون هنالك دور للدولة، ودور للقطاع الخاص، وأنه يجب العمل على تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال في عملية



### التنمية الاقتصادية.

هذا ويلاحظ أن إجراءات خفض الإنفاق العام خلال السنوات القليلة الماضية، رغم أهميتها بالنسبة للحد من تراكم العجز في الموازنات العامة وارتفاع الدين الخارجي والداخلي لبعض دول الخليج، إلا أنها ركزت بصفة أساسية على تخفيض الإنفاق الرأسمالي على المشاريع بدلا من تقليص مخصصات التسليح والمصروفات الجارية التي تشمل الرواتب والأجور وفاتورة خدمة الدين. ولقد انخفضت مخصصات النفقات الرأسمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من متوسط قدره 23% في الفترة 1981 - 1985 إلى 15% خلال الفترة 1986 - 1990 ثم إلى 8% للفترة 1991-1998<sup>12</sup>.

لقد أصبح واضحا الآن أن التركيز على أحداث تخفيضات إضافية في النفقات الرأسمالية لتقليص العجز في الموازنات العامة قد يصعب تحقيقه لأجل أطول، كما أن ذلك يعتبر أمرا غير مرغوب فيه إذ أنه يحد من أفاق النمو الاقتصادي لدول المنطقة مستقبلا. أن المشاكل التي تواجهها بعض دول المنطقة لا يمكن حلها بمجرد ارتفاع الإيرادات النفطية، بل أن معظم هذه التشوهات لها طابع هيكلية سواء من الناحية القانونية أو البيروقراطية أو المالية أو المؤسسية، والسياسات التي اتبعت حتى الآن جاءت تدريجية ورجعية، كما لو أن الحكومات تتعامل مع مشاكل عابرة تقدم لها حلول مرحلية مع محاولة الحفاظ على الوضع القائم بأكبر قدر ممكن.

ونحن نرى أنه بالإضافة لما سبق، فإن علاج عجز الميزانات في هذه الدول يتطلب ما يلي:

أ- تعظيم الإيرادات غير النفطية، وهذا يتطلب توافر الأطر التشريعية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة.

ومن الإيرادات غير النفطية، والتي يجب العمل على تعظيمها هي، الضرائب والرسوم، والتي تعتبر أداة فعالة للسياسة المالية والاقتصادية، والضرائب والرسوم توفر إيرادات للحكومة تمكنها من تمويل السلع والخدمات العامة التي ترى الحكومة أن تقديمها تحمها حاجات عامة ملحة. كما أنها تعمل على إعادة توجيه واستخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع إلى المجالات والأنشطة التي ترى الدولة أنها تزيد من قدرات الاقتصاد القومي على النمو الذاتي.

ب- تدعيم برامج التوازن الاقتصادي (offset) " الأفتست" وهذه البرامج تقوم على إلزام الشركات الأجنبية المتعاقد معها لتوريد الأسلحة أو لتنفيذ مشروعات حكومية كبيرة، بضرورة إعادة استثمار نسبة معينة من قيمة العقود المنفذة في إقامة مشروعات اقتصادية ذات تقنية متقدمة في نفس الدولة الممولة، وهذا من شأنه زيادة الاستثمارات وتقليص الالتزامات الحكومية، المتعلقة بإنجاز المشاريع الإنتاجية.

ج- تشجيع القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة يؤدي إلى تدفق الاستثمارات المباشرة والقروض من البنوك التجارية ومصادر التمويل الأخرى، وهذا يؤدي إلى

<sup>12</sup> نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية: دائرة الدراسات والبحوث، العدد (3) المجلد (2) مايو ويونيو 2000، ص7.

تقليل الإنفاق الاستثماري الحكومي الذي تقوم به الدولة.

د- ترشيد الإنفاق الحكومي، يجب أن يمتد لمعظم بنود الإنفاق، حتى الإعانات والحوافز الاستهلاكية التي تشكل عبئا حقيقيا على الموازنة العامة للدولة بكل جوانبها، وأيضاً إعادة مناقشة المستويات المرتفعة من الإنفاق العسكري والدفاعي بما لا يخل بالطبع بالتوازنات العسكرية في هذه المنطقة. وهذا يتطلب دراسة كل بند ومدى علاقته بالعجز لتحديد أثره على العجز من جانب وعلى حركة عجلة الاقتصاد والنمو الاقتصادي في المجتمع من جانب آخر.

### ثالثاً: دور السياسة النقدية في اقتصاديات دول الخليج

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي، والتي تتركز على استخدام الأدوات النقدية والإجراءات الائتمانية فضلاً عن الإجراءات الإشرافية والتنظيمية للتأثير على القاعدة النقدية ومن ثم العرض النقدي، وذلك من أجل تحقيق أهداف محددة.

وتهدف السياسة النقدية في دول الخليج بصفة عامة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها الاستقرار النسبي في أسعار الصرف وتوفير المستويات المناسبة من السيولة لدى البنوك واستقرار الأسواق المالية ... الخ<sup>13</sup>.

وقد أبدت السياسة النقدية في الكثير من دول الخليج مرونة واضحة في التكيف مع المستجدات النقدية الجارية على الساحة الدولية، ونبينا هنا أهم ملامح السياسة النقدية في دول الخليج بإيجاز وخاصة في مجال سعر الفائدة وسعر الصرف:

#### 1- سعر الفائدة

قيام الكثير من دول الخليج بالعمل على تحرير سعر الفائدة والذي أصبح يتميز بالمرونة حتى يكون أكثر اتساقاً مع الظروف الاقتصادية الدولية، ففي قطر أصبحت أسعار الفائدة تتحدد بناء على آليات السوق منذ عام 1995، وفي سلطنة عمان أصبح سعر الفائدة تحديده متروك لقوى السوق الحرة، مع وضع قيود كمية على القروض الاستهلاكية، بحيث لا تتجاوز قيمتها ما نسبته 25% من إجمالي القروض التي يمنحها البنك التجاري<sup>14</sup>.

وفي الكويت، يحرص البنك المركزي على أن تكون مستويات أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي مواكبة للتطورات في أسعار الفائدة العالمية على العملات الاقتصادية المحلية من جهة أخرى، وبما يساعد على تعزيز الاستقرار النقدي في البلاد<sup>15</sup>.

وبالرغم من تحرير أسعار الفائدة في الدول الخليجية إلا أن أسعار الفائدة تميل للثبات النسبي، فمثلاً في الكويت لم تحدث تغيرات كبيرة في أسعار الفائدة على ودائع

<sup>13</sup> بنك الكويت المركزي: أضواء على السياسة النقدية في الاقتصاد الكويتي : ص. 73.

<sup>14</sup> البنك المركزي العماني: التقرير السنوي 1997، ص 7.

<sup>15</sup> بنك الكويت المركزي: التقرير السنوي، 1997/96، ص 13.

العملاء بالدينار المربوطة لأجل (3 شهور) لدى البنوك المحلية، فمثلا في عام 1999 بلغ متوسط أسعار الفائدة نحو 5,27% بدلا من 5,87% عام 1998<sup>16</sup>. وفي سلطنة عمان، نجد أن المتوسط المرجح لأسعار الفائدة التي منحها البنوك على الودائع، قد ظل دون تغيير عند 4,1% خلال الفترة 95 - 1996، إلا أنه ارتفع إلى نحو 5,9% في نهاية العام 1999، بينما زاد المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على إجمالي الإقراض بمقدار 0,2% فقط ليصل إلى نحو 10,32% في نهاية عام 1999 بدلا من 10,09% في نهاية عام 1998<sup>17</sup>.

## 2- سعر الصرف

في معظم دول الخليج، نجد أنه من الناحية العملية ترتبط أسعار الصرف لعملات هذه الدول بعلاقة ثابتة مقابل الدولار الأمريكي، مع وجود هامش يمكن أن تزيد أو تقل من خلالها أسعار الصرف وذلك عن السعر الثابت مع الدولار، فمثلا سعر صرف الريال القطري = دولار واحد مقابل 3,64 ريال، مع وجود هامش يمكن أن يزيد به أو يقل هذا السعر، وهو يساوي = 0,0015 من الدولار الأمريكي.

وفي السعودية ظل الصرف الرسمي للريال ثابتا عند 3,75 ريال مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 1998، رغم أنه تعرض أحيانا لضغوط موسمية تم تخفيضها بإجراءات قامت بها مؤسسة النقد العربي السعودي<sup>18</sup>.

وفي الكويت تميز سعر صرف الدينار مقابل الدولار باستقرار نسبي في عام 1997/1996، وجاء ذلك في ظل استمرار بنك الكويت المركزي اتباع سياسة لسعر صرف الدينار تقوم على ربط الدينار الكويتي بسلة خاصة من عملات الدول الرئيسية في التعامل التجاري والمالي مع دولة الكويت، وقد أثبتت هذه السياسة والتي اتبعتها الكويت - منذ أربعة عشرين عاما - فاعليتها، حيث أدت إلى الحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر الصرف للدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية وساهم في تخفيض الضغوط التضخمية المستوردة على مستويات الأسعار المحلية<sup>19</sup>.

وفي ظل الأحداث والتطورات التي شهدتها أسواق الصرف العالمية في الأعوام الأخيرة، والتي جاءت انعكاسا لآثار الأزمات المالية التي شهدتها بعض دول الأسواق الناشئة، فقد اتسم تطور سعر صرف الدينار الكويتي بالاستقرار النسبي خلال عام 1999 و عام 2000، ففي عام 1999 بلغ أعلى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار (فلس) نحو 304,83 فلس وفي سبتمبر عام 2000 بلغ أيضا أعلى سعر للدولار مقابل الدينار الكويتي نحو 308,88 فلس<sup>20</sup>.

وفي الإمارات استفاد الدرهم في علاقته الثابتة بالدولار الأمريكي منذ عام 1980،

<sup>16</sup> بنك الكويت المركزي: التقرير الاقتصادي، 1999، ص 62.

<sup>17</sup> البنك المركزي العماني: النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 26 المجلد 3، يونيو 2000، ص 15.

<sup>18</sup> مؤسسة النقد السعودي: التقرير السنوي الرابع و الثلاثون، 1998.

<sup>19</sup> بنك الكويت المركزي: التقرير الاقتصادي، 1999، ص 71.

<sup>20</sup> بنك الكويت المركزي: النشرة الإحصائية النقدية الشهرية، سبتمبر 2000، المجلد 21، العدد 9.

فانعكست تطورات معدل صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى، على معدل صرف الدرهم، ولذلك نجد للدرهم ارتفاعا في المتوسط مقابل معظم العملات الرئيسية، مما عزز قوته الشرائية<sup>21</sup>.

مما تقدم نجد أن السياسة النقدية في معظم دول الخليج، وفي مجال أسعار الصرف والفائدة، تتميز بالاستقرار النسبي، وهذا يحقق لهذه الدول الاستقرار الاقتصادي والنقدي الذي يتماشى مع اعتماد هذه الدول على النفط الذي يتم تسعيره بالدولار الأمريكي، ويجب على هذه الدول وكونها من الاقتصاديات المفتوحة في مجالات التجارة والاستثمار الخارجيين، أن تفي الواردات بالنصيب الأكبر من إجمالي الطلب المحلي، ضمن نظام حرية التجارة والمدفوعات الذي تنتهجه معظم هذه الدول والذي لا يطبق أية قيود على تحويل العملة، وأيضا ضرورة تنظيم تدفق رؤوس الأموال من الاقتصاد المحلي واليه، وهذا بالإضافة إلى الحد من المضاربة على عملات بعض هذه الدول.

#### رابعاً: أداء الجهاز المصرفي الخليجي والأدوار المنشودة له

##### 1- أداء الجهاز المصرفي لدول مجلس التعاون خلال النصف الثاني من التسعينات

نوضح في هذا الجزء من البحث أداء البنوك المحلية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الثاني من التسعينات، وذلك من خلال المركز المالي لهذه البنوك وتطور الودائع وأيضا القروض والاستثمارات وذلك على النحو التالي<sup>22</sup>:

##### أ- بالنسبة للمركز المالي

بلغ عدد البنوك العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي وكما يتضح من الجدول رقم (2) 57 بنكا عام 1998، بالإضافة إلى فروع هذه البنوك. وقد تطور المركز المالي للجهاز المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ عام 1996 نحو 203 مليار دولار، ثم ارتفع إلى نحو 240 مليار دولار عام 1998 وبنسبة زيادة بلغت نحو 18,2% ويلاحظ أن البنوك السعودية قد احتلت المركز الأول وبنسبة 41,1% تلتها بنوك دول البحرين ودولة الإمارات ثم دولة الكويت وبنسبة 18,6%، 17,7%، 15,5% على التوالي. وأخيرا بنوك سلطنة عمان وبنوك دولة قطر وبنسبة 3,6%، 3,5% على التوالي وذلك من إجمالي المركز المالي للجهاز المصرفي لهذه الدول عام 1998.

##### جدول رقم (2): هيكل الجهاز المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي ومركزه المالي خلال الفترة 1996 - 1998 (بالمليون دولار)

1996		عدد %	1996		البيان
اجمالي المركز المالي	البنوك		اجمالي المركز المالي	قيمة	
قيمة	البنوك		%	قيمة	
41,1	9843	10	40,8	82679	1- بنوك المملكة العربية السعودية

<sup>21</sup> مصرف الإمارات العربية المركزية: التقرير السنوي، 1997، ص 37.

<sup>22</sup> التقرير المالي لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي (1996-1998) معهد الدراسات المصرفية، الكويت.

18,6	44471	9	19,2	38895	2- بنوك دولة البحرين
17,7	42439	18	16,7	33927	3- بنوك دولة الامارات العربية المتحدة
15,5	37407	8	17,2	34894	4- بنوك دولة الكويت
3,6	8586	8	2,7	5354	5- بنوك سلطنة عمان
3,5	8459	4	3,4	6890	6- بنوك دولة قطر
<b>100,0</b>	<b>239437</b>	<b>57</b>	<b>100,0</b>	<b>202639</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: بنوك دوال مجلس التعاون الخليجي، التقرير المالي (1996 – 1998) وحدة البحوث، معهد الدراسات المصرفية، الكويت : 1999.

ويجب الاشارة إلى أن البنوك التجارية تسيطر على هيكل الجهاز المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك سواء من حيث العدد أو الأهمية النسبية، كما يجب الاشارة إلى أن تطور المركز المالي لهذا الجهاز المصرفي يعني في الحقيقة زيادة القوة النقدية للجهاز المصرفي وزيادة فعاليته وقدرته على تحرير خدماته المصرفية وكفاءة أدائها سواء على المستوى القومي أو الدولي.

#### ب- بالنسبة للودائع

لاشك أن قدرة البنوك على اجتذاب وتعبئة الأموال خاصة الودائع، تعكس مدى نجاح هذه البنوك في التأثير على التنمية الاقتصادية.

ويلاحظ أن اجمالي الودائع قد زاد من نحو 169 مليار دولار عام 1996 إلى نحو 199 مليار دولار عام 1998 وبمعدل زيادة بلغ نحو 18% وبالرغم من هذه الزيادة إلا أن الأهمية النسبية للودائع إلى مجموع المركز المالي المجمع لهذه البنوك قد ظلت في حدود 82% وهي نسبة مرتفعة إلى حد كبير.

وتجدر الاشارة إلى أن حجم الودائع انما يعني تزايد القدرة المالية للجهاز المصرفي على جذب الودائع وتحقيق احتياطات نقدية تمكنه من زيادة القدرة الائتمانية، كما أن هذه التطورات تساعد في تدعيم القدرة التنافسية للجهاز المصرفي لهذه الدول على التعامل في الأسواق المحلية والأجنبية والاستجابة لمتطلبات اتفاقية جولة أوروغواي في مجال الخدمات المالية والتي بدأ تنفيذها في بداية عام 1999.

#### ج- بالنسبة للقروض والاستثمارات

تقوم بنوك دول مجلس التعاون الخليجي وبصفة خاصة، البنوك التجارية، بالاضافة إلى تعبئة واجتذاب الودائع بالعمل على توظيف هذه الأموال في مختلف أنواع الاقراض والاستثمار المتاحة.

ويلاحظ أن القروض الممنوحة من البنوك قد زادت من نحو 83576 مليون دولار عام 1996 إلى نحو 113417 عام 1998 وبنسبة زيادة بلغت نحو 35,7% وهي تفوق كثيرا نسبة الزيادة في الودائع والتي بلغت نحو 18% خلال نفس الفترة، الأمر الذي يعني زيادة توجه هذه البنوك نحو التسهيلات الائتمانية المحلية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

وبالرغم من تراجع الأهمية النسبية لقطاع التجارة في إجمالي القروض والذي كان

قد حصل على نحو 26 - 28% من إجمالي الائتمان المقدم من قبل المصارف خلال الفترة 1988 - 1993، وأيضاً تراجع الأهمية النسبية لقطاع التشييد والإسكان والذي كان يحتل المركز الثاني بعد قطاع التجارة<sup>23</sup>. إلا أننا نجد أن قطاعات الصناعة والزراعة لم تحصل، إلا على نسبة ضئيلة من الائتمانات التي قدمتها المصارف التجارية في دول المجلس ففي خلال الفترة 1990 - 1996، لم يحصل قطاع الصناعة التحويلية في هذه الدول إلا على نحو 6% في المتوسط وذلك من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية الخليجية<sup>24</sup>. وهذا يعني أن المصارف التجارية لم تقم بالدور المطلوب بالنسبة لتمويل أهم القطاعات الإنتاجية.

## 2- الأدوار المنشودة للقطاع المصرفي الخليجي

يلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي، تشهد تطورات اقتصادية، تتمثل في استخدام سياسات تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية لتقليل الاعتماد على النفط، مع التركيز على آلية السوق في تخصيص الموارد وتشجيع الخصخصة لرفع كفاءة المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص.

وفي ظل هذه التطورات، يستلزم الأمر بالنسبة للمصارف التجارية أن تزيد من مواردها التي تخصصها لاقتراض القطاعات الإنتاجية الخاصة الصناعية والزراعية والخدمية، وتمويل الصادرات. وتعتمد قدرة هذه المصارف على توفير هذه الاحتياجات على سرعة مواكبتها للتطورات الحالية وكذلك على توفر المناخ والليات اللازمة لتمكينها من القيام بالدور المتوقع منها.

ولنجاح المصارف التجارية الخليجية، وقيامها بالدور المستهدف لها في هذه المرحلة الراهنة يتطلب الأمر ما يلي:

- 1- ضرورة العمل على مواجهة التحديات المصرفية، التي تواجه المصارف الخليجية في هذا العقد والتي من أبرزها الوحدة الاوربية وأثرها على النشاط المصرفي، ومقررات لجنة بازل وانعكاساتها على البنوك العربية، والتضخم المصرفي الذي يعتبر سمة ظاهرة في دول المجلس، هذا بالإضافة الي التطور التكنولوجي الذي يسير بخطى متسارعة في مجال الصناعة المصرفية، وأيضاً زيادة الوعي المصرفي لدى العملاء.
- 2- يجب على المصارف الخليجية أن تعمل على ترشيد نفقاتها اعتماداً على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة، بل ويجب أن يمتد الترشيح إلى بحث مدى جدوى استمرار بعض المصارف في مزاولة أعمالها.
- 3- يجب أن يتحقق الدمج المصرفي بين بعض البنوك، فهذا سوف يحقق وفورات ومزايا اقتصادية كبيرة ويؤدي إلى توسيع رقعة الخدمات المصرفية وتسهيل تقديم الخدمات المالية على مستوى سوق المجلس في مجموعها من جانب الوحدات المندمجة.

<sup>23</sup> د. جاسم المناعي: دور المصاريف الخليجية في توفير الاحتياجات التمويلية لدول المجلس، مؤتمر العمل المصرفي، الكويت: أكتوبر 1994، ص ص9-10.

<sup>24</sup> الاقتصاد الخليجي: العدد 83، مارس - ابريل 1998، ص 31.

- 4- ضرورة أخذ المصارف الخليجية بمبدأ التخصص في مجالات معينة، بشكل لا يتعارض مع قيامها في نفس الوقت بتنوع خدماتها المصرفية التي تقدمها لعملائها، وذلك بغرض الاحتفاظ بقاعدة عريضة منهم وبالتالي زيادة الإيرادات المحققة. هذا بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك بين جميع بنوك دول مجلس التعاون الخليجي وذلك عند رسم الاستراتيجيات المصرفية لهذه الدول، ومن هذه القضايا ضعف القدرة التنافسية للبنوك الخليجية، محدودية المهارات البشرية والتقنية وكثرة المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التقليدية بالمنطقة ... الخ.
- 5- يجب العمل على تطوير سوق المال وأدواته، حيث يتوجب على المصارف التكيف مع واقع جديد يتمثل في أن الدولة ليست المصدر الرئيسي للدخار والاستثمار، وأن تمويل المشاريع التنموية لن يعتمد بعد الآن على اعتمادات الميزانية أو الفوائض.
- 6- عدم التوسع في القروض الفردية والاستهلاكية فهذه القروض تمثل أحد المشاكل الرئيسية في العمل المصرفي الخليجي.
- 7- تحسين المهارات البشرية والتكنولوجية، والحد من المركزية الشديدة في بعض الأحيان في ادرارة المصارف مع توفير التصورات الادراية المستقبلية.

## المراجع

- 1- البنك المركزي العماني : التقرير السنوي، 1997.
- 2- البنك المركزي العماني : النشرة الإحصائية الفصلية، يونيو 2000.
- 3- التقرير المالي لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي (1996 – 1998) معهد الدراسات المصرفية، الكويت، 1999.
- 4- الأجور والتوظيف والموازنة العامة ... دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي : المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين الكويتيين، الكويت: أبريل 1997.
- 5- الاقتصاد الخليجي: العدد 83 مارس – ابريل 1998.
- 6- بنك الكويت المركزي : أضواء على السياسة النقدية في الاقتصاد الكويتي.
- 7- بنك الكويت المركزي : التقرير الاقتصادي، 1999.
- 8- بنك الكويت المركزي : التقرير السنوي، 1997/96.
- 9- بنك الكويت المركزي : النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر – ديسمبر 1996، الكويت.
- 10- بنك الكويت المركزي : النشرة الإحصائية النقدية الشهرية، سبتمبر 2000، المجلد 21.
- 11- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997.
- 12- د.جاسم المناعي: دور المصارف الخليجية في توفير الاحتياجات التمويلية لدول المجلس،
- 13- عبد اللطيف يوسف الحمد : الموازنات العامة والتمويل في دول مجلس التعاون خلال التسعينات، مؤتمر المصارف بدول مجلس التعاون لدول الخليج، الكويت: أكتوبر 1994.
- 14- مصرف الإمارات العربية المركزي: التقرير السنوي، 1997.
- 15- مصرف الإمارات الصناعي: التقرير السنوي، 1999.
- 16- مصرف قطر المركزي: التقرير السنوي العشرون، 1996.
- 17- مصرف قطر المركزي: التقرير السنوي الثاني والعشرون، 1996.
- 18- مصرف قطر المركزي: النشرة الإحصائية الفصلية، المجلد التاسع عشر، مارس 2000.
- 19- مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي الثالث والثلاثون، 1997.

- 20- مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي الرابع والثلاثون، 1998.
- 21- مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي الخامس والثلاثون، 1999.
- 22- مؤسسة نقد البحرين : التقرير السنوي، 1996.
- 23- مؤسسة نقد البحرين : التقرير السنوي، 1998.
- 24- نشرة الشرق الاوسط الاقتصادية، العدد (3) المجلد (2) مايو ويونيو 2000.
- 25- وزارة التخطيط : الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت: 1996.

□